تحرك عاجل

احتجاز صحفية بمعزل عن العالم الخارجي

تُحتجز الصحفية الإيرانية سابا أزاربيك رهن الحبس الانفرادي دون السماح لها بالاتصال بمحاميها وأسرتها منذ 28 مايو/أيار 2014. ولا يُعرف مكان احتجازها، مما يثير مخاوف من احتمال تعرضها للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة. وهي تُعتبر في عداد سجناء الرأي.

سابا أزاربيك صحفية تعمل لدى اثنتين من المطبوعات الإصلاحية، وهما الصحيفة اليومية "اعتماد" والمجلة الأسبوعية "أخبار التجارة"، وقُبض عليها في 28 مايو/أيار 2014 واقتيدت إلى مكان لم يُفصح عنه. ولم تعلم أسرة سابا أزاربيك بأية أنباء عنها حتى يوم 2 يونيو/حزيران 2014، عندما اتصل بالأسرة مسؤول من وزارة الاستخبارات ليبلغها أن سابا "بخير". ويُعتقد أن سابا أزاربيك محتجزة رهن الحبس الانفرادي وممنوعة من الاتصال بمحاميها وبأسرتها. ولم يُسمح لها بالاتصال بأسرتها إلا مرة واحدة، يوم 6 يوليو/تموز 2014، أي بعد قرابة 40 يوماً من القبض عليها. وقد حذَّرت السلطات أهل سابا أزاربيك، على ما يبدو، من التحدث إلى وسائل الإعلام إذا ما كانوا يرغبون في ألا يطول أمد اعتقالها.

وقد مثَلت سابا أزاربيك أمام الدائرة 26 من المحكمة الثورية في طهران يومي 21 و22 يوليو/تموز 2014، حيث وُجهت إليها، على ما يبدو، تهمتا "نشر دعاية مناهضة للنظام" و"نشر أكاذيب"، وذلك فيما يتصل باعتقالها من قبل في يناير/كانون الثاني 2013. ولم يكن محاميها حاضراً في هاتين الجلستين. ومن المفهوم أن سابا أزاربيك تواجه الآن تهمة "نشر دعاية مناهضة للنظام" فيما يتصل باعتقالها الحالي. وترى منظمة العفو الدولية أنها سجينة رأي، حيث قُبض عليها دونما سبب سوى أنشطتها الصحفية السلمية.

وقد سبق القبض على سابا أزاربيك عدة مرات، كانت إحداها في عام 2013، عندما داهم مسؤولو الأمن مقار عدة مطبوعات في طهران يوم 27 يناير/كانون الثاني 2013، وألقوا القبض على 10 صحفيين في خمس مداهمات متزامنة في اليوم نفسه.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة الفارسية أو العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مناشدة السلطات الإيرانية بالإفراج عن سابا أزاربيك فوراً ودون قيد أو شرط، حيث إنها محتجزة دونما سبب سوى ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير؛

- حث السلطات على الإفصاح عن مكان احتجاز سابا أزاربيك، والسماح لها بتلقي زيارات بصفة منتظمة من أسرتها ومحاميها؛
- مطالبة السلطات بأن تكفل حماية سابا أزاربيك من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، وضمان حصولها على أية رعاية طبية قد تحتاجها.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 8 سبتمبر/أيلول 2014 إلى كل من:

المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية
سماحة المرشد الأعلى/ آية الله علي خامنئي
مكتب المرشد الأعلى
شارع الجمهورية الإسلامية
نهاية شارع الشهيد كشفار دوست
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
تويتر: @khamenei_ir
البريد الإلكتروني: info_leader@leader.ir

رئيس السلطة القضائية
سماحة/ آية الله صادق لاريجاني
مكتب العلاقات العامة
رقم 4، 2 تقاطع شارع عزيزي
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
البريد الإلكتروني: info@dadiran.ir
(تُكتب في خانة العنوان عبارة "عناية آية الله صادق لاريجاني")

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
رئيس جمهورية إيران الإسلامية
فخامة الرئيس/ حسن روحاني
رئاسة الجمهورية

شارع باستير، ميدان باستير
طهران، جمهورية إيران الإسلامية
البريد الإلكتروني: media@rouhani.ir
تويتر: HassanRouhani@ (بالإنجليزية) Rouhani_ir@ (بالفارسية)

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

احتجاز صحفية بمعزل عن العالم الخارجي

معلومات إضافية

بعد القبض على سابا أزاربيك، رفضت السلطات إبلاغ أسرتها بسبب القبض عليها، ولا بالمكان الذي تُحتجز فيه، أو الجهاز الأمني الذي يحتجزها، وذلك بالرغم من الطلبات المتكررة من جانب الأسرة. وفي 20 يونيو/حزيران 2014، كتبت والدة سابا أزاربيك على صفحتها على موقع "فيسبوك" تقول: "سابا محتجزة رهن الحبس الانفرادي منذ 24 يوماً، دون أن نعرف مكان احتجازها أو سبب القبض عليها أو الجهة المسؤوله عن القبض عليها". وفي مقابلة إعلامية أُجريت في يونيو/حزيران 2014، قال عضو البرلمان عن دائرة طهران علي مطهري إن النيابة العامة المختصة بشؤون الإعلام والثقافة هي التي نفذت القبض على سابا أزاربيك، فيما يبدو. أما وكالة أنباء "جيهان" التي تهيمن عليها الدولة فادعت، في 17 يونيو/حزيران 2014، أن سبب القبض على سابا أزاربيك هو ما زُعم عن صلاتها مع صحفيين أجانب وجهات إعلامية أجنبية، بينما ذكرت قناة إعلامية أخرى تهيمن عليها الدولة أن من بين أسباب القبض على سابا أزاربيك "العداء للسلطة القضائية" و"نشر أخبار كاذبة عن القسم 350 من سجين إفين".

وفي 12 يوليو/تموز 2014، أشارت أنباء إعلامية إلى أن سابا أزاربيك قد نُقلت إلى عيادة السجن بسبب آلام في ظهرها. وفي 26 يوليو/تموز 2014، انتهى أمد قرار الاحتجاز المؤقت الصادر ضد سابا أزاربيك، والذي سبق أن مُدد لشهر آخر يوم 27 يونيو/حزيران 2014.

ويُذكر أنه سبق القبض على سابا أزاربيك في 27 يناير/كانون الثاني 2013، خلال حملة قمع واسعة على الصحفيين، كانت حصيلتها القبض على ما لا يقل عن 16 صحفياً خلال شهر يناير/كانون الثاني 2013، دونما سبب سوى أنشطتهم الصحفية، على ما يبدو. وفي تلك المرة، أُطلق سراح سابا أزاربيك بكفالة بعد خمسة أسابيع. وفي أعقاب حملة القبض على الصحفيين آنذاك، أعلنت وزارة الاستخبارات أنها، بموجب التزامها القانوني بمكافحة أي "تدخل أجنبي"، قد تعرفت على واحدة من "أكبر الشبكات الإعلامية" المرتبطة بمحطة "بي بي سي" (هيئة الإذاعة البريطانية)، والتي اتهمتها الوزارة بالعمل لصالح أجهزة استخبارات أجنبية. وقال بيان الوزارة إنه قد يُفرج عن بعض المقبوض عليهم إذا ثبتت براءتهم، ولكن يمكن تنفيذ مزيد من عمليات القبض خلال الأيام اللاحقة. وفي بيانين آخرين، صدرا يومي 5 و19 فبراير/شباط 2013، قالت الوزارة إنه أُفرج عن بعض المحتجزين بكفالة، بينما تم استدعاء آخرين للتحقيق معهم.

وذكرت الأنباء أنه سبق أيضاً احتجاز سابا أزاربيك لمدة ساعتين في مايو/أيار 2009، عشية الانتخابات الرئاسية، وذلك بعد أن كتبت مقالاً سردت فيه تفاصيل عن معاملتها من جانب "دوريات شرطة الإرشاد"، وهي دوريات شُرطية خاصة مكلفة بالتحقق من التزام النساء والفتيات بقواعد الزي التي تفرضها السلطات بشكل صارم. وفي هذا المقال، ذكرت سابا أزاربيك أن عدداً من ضباط الشرطة اعتدوا عليها جسدياً في الشارع بعدما اعتبروا أنها ترتدي ملابس غير لائقة. كما غطت سابا أزاربيك على نطاق واسع قضية المدوِّن ستَّار بهشتي، الذي تُوفي أثناء احتجازه لدى الشرطة المختصة بأنشطة الإنترنت، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، من جراء التعذيب، حسبما زُعم.

وتنص المادة 48 من قانون الإجراءات الجنائية الإيراني المعدَّل، والذي أُقر كقانون في إبريل/نيسان 2014، على أنه "يجوز للمتهم أن يطلب حضور محام معه بمجرد القبض عليه". إلا إن ثمة ملاحظة شارحة للمادة تفيد بأنه لا يُسمح للمتهم بالاتصال بمحام لمدة أقصاها أسبوع من القبض عليه، إذا كان قد قُبض عليه للاشتباه في ارتكابه جرائم معينة، من بينها الجريمة المنظمة، والجرائم ضد الأمن القومي، والسرقة، والجرائم المتعلقة بالمخدرات.

وتجدر الإشارة إلى أن "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، والذي انضمت إليه إيران كدولة طرف، يقضي بأنه يتوجب على السلطات أن تكفل إبلاغ أي شخص يُقبض عليه بأسباب هذا القبض لدى وقوعه، وكذلك إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه، وإحالته إلى أحد القضاة ومحاكمته وفقاً للمعايير الدولية خلال مهلة معقولة أو الإفراج عنه. كما ينص العهد على أنه من حق المقبوض عليه أن يستعين بمحام على وجه السرعة، والطعن في قانونية احتجازه، والحصول على تعويض إذا ثبت أن الاحتجاز غير قانوني. وتقضي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة بأنه من حق كل شخص قُبض عليه أو احتُجز أو وُجهت إليه تهمة جنائية أن يستعين بمحام في جميع مراحل الإجراءات القانونية، بما في ذلك مرحلة التحقيقات الأولية.

الاسم: سابا أزاربيك
النوع: أنثى